**المحور الخامس: المنهج الاستقرائي:**

تتنوع المناهج العلمية العقلية التي يسير على ضوئها الفكر الإنساني والتي يعتمدها الباحثون في مسيرتهم وبحوثهم نحو اكتشاف الحقائق والوصول إلى المعرفة العلمية، ومن بين هذه المناهج العلمية العقلية المنهج الاستقرائي الذي يتداخل مع عدة مناهج أخرى كالمنهج الاستنباطي والمنهج الاستنتاجي، وعليه ما المقصود بالمنهج الاستقرائي؟ وهل يمكن تطبيقه في مجال العلوم القانونية والإدارية؟.

حتي يتضح مدلول الاستقراء وتمييزه عن ما يشابهه من مصطلحات كالاستنباط والاستنتاج والاستدلال والقياس لابد من تعريفه لغة واصطلاحا ثم تحديد أهم الفروقات بينه وبين المصطلحات الشبيهة التاريخي، التجريبي، الاستدلالي والمنهج المقارن.

فيكفي الرجوع إلى دراسات "ابن الهيثم" في علم البصريات، و"ابن النفيس" في علم الطب والبيتاني في علم الفلك و"ابن حيان" في الكمياء و"ابن خلدون" في علم العمران وغيرهم من علماء المسلمين للوقوف على عمق توظيف إسهاماتهم وأعمالهم في المنهج الاستقرائي وغيره من المناهج العلمية الأخرى **.**

**أولا: نشأة وتطور المنهج الاستقرائي:**

 يعد الفيلسوف اليوناني أرسطو أول من استعمل كلمة استقراء للدلالة على إثبات قضية عامة واستقرائها من قضية أعم، حيث استعمل الاستقراء القائم على الإحصاء والتعداد وقد أطلق عليه تسمية الاستقراء التام أو الكلي، وقد استخدم أرسطو الاستقراء بمعان ثلاثة:

* في كتابة Tobics وهو من الأعمال المنطقية لأرسطو، نجده يحدد الاستقراء بأنه الانتقال من الجزئيات إلى الكليات.
* وفي التحليلات الأولى "الاستقراء يعني الانتقال من خلال الإحصاء العددي لكل الحالات.
* وفي "التحليلات الثانية" "يحدد أرسطو كلمة الاستقراء بأنها تعطينا معرفة جديدة بالبيان الكلي المتضمن في الجزئيات المعروفة لنا تماماً".

إن العديد من المؤلفين يجزمون على أن بدايات استخدام المنهج الاستقرائي تعود إلى المفكرين العربيين مثل فرانسيس بيكون، كلود دبرنارد وجون ستيوارت ميل غيرهم، غير أنه في واقع الأمر يتضح من خلال دراسات وأبحاث بعض العلماء والمفكرين المسلمين أن المنهج الاستقرائي ظهر في كتاباتهم وأبحاثهم، حيث ساهموا في إثراء ودراسة هذا المنهج إضافة إلى مناهج علمية أخرة مثل المنهج الوصفي، **المحور**

**ثانيا: مفهوم المنهج الاستقرائي.**

حتى يتضح مفهوم المنهج الاستقرائي لابد من تعريفه لغة واصطلاحا ثم تحديد أهم خصائصه وهذا ما سيأتي بيانه في النقاط التالية:

1. **تعريف المنهج الاستقرائي:**

لتعريف المنهج الاستقرائي تعريفا جامعاً شاملا نافيا للجهالة لابد منه التطرق إلى تعريف الاستقراء لغة ثم اصطلاحا على النحو التالي:

1. **الاستقراء لغة:**

مصدر للفعل الثلاثي المزيد استقرى منه الفعل قَرأَ يقرأُ، قراءة، بمعنى التتبع المفضي للمعرفة، واستقر الشيء بمعنى نظر في حاله، كما يدل على قراءة الشيء بمعنى جمعت الشيء وضممت بعضه إلى بعض ليتضح توافقه أو اختلافه، إن كلمة استقراء هي ترجمة للكلمة اليونانية EnayWyn بمعنى "يقود" ويقصد بها حركة قيادة العقل للقيام بعملية تؤدي إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات التي تخضع لإدراكنا الحسي.

1. **الاستقراء اصطلاحا:**

هناك عدة تعاريف متنوعة للمنهج الاستقراء سواء عند فقهاء الشريعة الإسلامية في جزئياته الكثيرة، وعرفه الإمام الغزالي رحمه الله": "هو تصفح جزئيات كثيرة داخلة تحت معنى كلي، حتى إذا وجدت حكما لتلك الجزئيات حكم على ذلك كلي به" وعرفه الأستاذ عبد الرحمن بدوي: " تعميم من حالات جزئية تتصف بصفة مشتركة"، وعُرف أيضا: "الاستقراء هو كل استدلال يسير من الخاص إلى العام"، وعرف كذلك: "المنهج الاستقرائي يتم فيه الانتقال من مجموعة الجزئيات أو الانتقال من الأمور المعلومة إلى الأشياء المجهولة التي يحكمها نفس العناصر المشتركة"، انطلاقا من التعاريف السالفة الذكر يتضح بأن الاستقراء عملية استدلالية صاعدة يرتقي فيها الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة، بمعنى الانتقال من حكم خاص إلى حكم عام أو من الجزء إلى الكل، وأما المنهج الاستقرائي أو المنهج ألتأصيلي هو ذلك المنهج العلمي الذي ينتقل فيه الفكر من حكم خاص إلى حكم عام او من الجزء إلى الكل، أو يسير فيه العقل متدرجا في التعميم حتى يصل إلى حكم عام أو قضايا كلية.

1. **خصائص المنهج الاستقرائي:**

يتميز المنهج الاستقرائي بأنه منهج علمي عقلي واقعي يساعد في إنجاز الكثير من الأبحاث والدراسات، كما أنه منهج هجين يجمع بين التفكير العقلي الاستدلالي، والمنهج العلمي التجريبي، ذلك أن الاستقراء في شقه الميداني لابد وأن يكون سوى منهجاً تجريبياً، أما الاستقراء في شكله الصوري النظري فهو لا يعدو أن يكو سوى منهجاً استدلالياً، وعليه يمكن القول بأن من أهم مميزات وخصائص المنهج الاستقرائي أن له طبيعة موضوعية وكذلك له طبيعة نسبية، وهذا ما سيأتي توضيحه في ما يلي:

1. **المنهج الاستقرائي له طبيعة موضوعية**:

بمعنى أن المنهج الاستقرائي له تطبيقات واسعة بطريقة موضوعية تبعا لنوع الدراسة أو التخصص، حيث يمكن أن نجده في مجال مختلف العلوم وهو إما استقراء قياسي استدلالي كما هو معمول به في العلوم الرياضية وإما استقراء تجريبي كما هو الشأن في العلوم الطبيعة وإما استقراء جزئي كما هو الشأن في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية عامة.

وعليه فإن مجال إعمال المنهج الاستقرائي جدُ خصب تتسع ليشمل كل العلوم تبعا لمنطقها وطرقها الخاصة، وبمعنى أن المنهج الاستقرائي له طابع موضوعي علمي يمكن إعماله في كل مختلف فروع العلوم سواء الطبيعية أو الإنسانية أو السلوكية وحتى الرياضية.

1. **طبيعة نتائج المنهج الاستقرائي نسبية**:

 بمعنى أن نتائجه وأحكامه ليست مطلقة وكليه خالصة إنما هي أحكام نسبية، ذلك أن العلم أو المعرفة العلمية متجردة تمتاز بخاصية التراكمية أو الإضافة، لأن الحقائق ليست نهائية أو مطلقة، لذلك يتعين نهضة وتطور الفكر العقلي المنطقي على أساس المنهج الاستقرائي، خاصة وأن المنطق الحديث لا يقف عند حد وصف المناهج العلمية بل يتناولها بالنقد والتحليل ويستعرض مشكلاتها ويتصدى لصعوباتها بحثا عن الحلول المناسبة.

**ثالثا: التفرقة بين الاستقراء وما يشابهه من مصطلحات:**

كثيرا ما يتداخل مفهوم المنهج الاستقرائي مع بقية المناهج الأخرى، كالمنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي لذلك يتعين الوقوف على أهم الفوارق أو أوجه الاختلاف والشبه بين القياس والاستقراء، الاستنباط، الاستدلال، التجريب، وهذا ما سيأتي توضيحه في ما يلي:

1. **الفرق بين الاستنباط والاستقراء:**

الاستنباط أو ما يُعرف كذلك بالاستنتاج، يتمثل في مجموعة عمليات ذهنية جميعها في العقل بعيدة عن الواقع، وبالتالي فإن الباحث في الاستنباط يحاول إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق كذلك على الجزء من خلال إثبات أن الجزء يقع ضمن الكل، أما الاستقراء، فيبدأ فيه الباحث بملاحظة الجزئيات ليستمد منها القوانين أو النظريات أو المبادئ والقواعد، وذلك من خلال الانتقال بنتائج اختبار حالات محددة من الحالات الواقعية اللانهائية إلى تعميم هذه النتائج على كافة الحالات المشابهة والمماثلة التي تنتمي إلى نفس النوع أو مجتمع الدراسة أو الظاهرة المدروسة وإن لم يتناولها الاختبار الفعلي، والاختلاف بين المنهجين يمكن في أن الاستنباط يدور كلية في عقل وذهن الباحث بعيدا عن الواقع المقصود، بينما في الاستقراء يركز الباحث على دراسة حالات محددة بشكل تجريبي مما يحد من إمكانية بلوغ الاختبار مستوى التعميم، لذلك يمكن القول بأن الجمع بين الأسلوبين يؤدي إلى نتائج أفضل.

1. **الفرق بين الاستقراء والقياس:**

يعرف القياس بأنه أداه من أدوات المنهج الاستدلالي أو بالأحرى هو نموذجاً للاستدلال المنطقي حتى يبقى فيه دائما النتيجة متوقفة على المقدمة متوقفة على صحة ودقة النتيجة، كما أن البعض يعرف الاستقراء بأنه استدلال تصاعدي، ورغم ذلك هناك فرق واضح بين الاستقراء والقياس:

1. عادة ما تكون إحدى مقدمتي القياس على الأقل كلية، وعليه تكون النتيجة إما كلية أو جزئية، بينما تكون مقدمات الاستقراء جزئية دائما والنتيجة كلية دائما؛
2. يُعنى القياس بالصورة في المقدمات دون مراعاة الصدق الواقعي، بينما يُعنى الاستقراء في مقدماته بالصدق الواقعي في جانب التزامه بالقواعد المنطقية لدى الإنسان؛
3. إن نتيجة القياس صادقة صدقا مطلقا أما نتيجة الاستقراء فهي دائما احتمالية ولن يكون لها اليقين المطلق، ذلك لأننا في النتيجة الاستقرائية إلى قانون عام يخص الظاهرة الطبيعية قيد البحث مع أننا لم نختبر إلا مجموعة محدودة من الملاحظات ثم تعمم حكمنا في النتيجة على هذه المجموعة موضوع البحث، وحيث أن هذا التعميم يتناول ظواهر المستقبل التي لم نلاحظها بعد والتي قد تأتي بغير ما نحتمل أو نتوقع فإن حكمنا الآن عليها دائما احتمال لا يقيني وقد تقترب درجة الاحتمال من اليقين لكنها لم تصل إليه؛
4. إن النتيجة الاستقرائية تحتوى على شيء جديد غير مثبت في المقدمات، بينما ليس في نتيجة القياس شيء جديد إذ أن الحكم فيها متضمن في المقدمة الكبرى.

وتجدر الإشارة إليه أن البعض يطلق على المنهج التجريبي، المنهج الاستقرائي، انطلاقا من كون المنهج الاستقرائي ينتقل فيه الفكر أو العقل أو الذهن من قضايا جزئية كثيرة إلى ملاحظة نتائج كلية تتضمن وقائع أو ظواهر أخرى سوف تحدث مستقبلا ولم تلاحظ بعد، بما أن مقدماته تمثل الجزئيات التي تم استقرائها في الواقع عن طريق الملاحظة والتجربة، أما نتيجة الاستقراء فتعبر عن قانون عام الذي تندرج تحته الجزئيات التي شاهدناها بحيث تصل إلى تعميم ما جاءت به النتيجة من خلال الاستقراء الاستدلالي، وعليه يتضح بأن الاستقراء هو نوع من التجريب العقلي، بمعنى أن المنهج الاستقرائي هو فعلا منهج تجريبي في شقه الميداني أو الاجرائي أو التطبيقي، لأنه منهج لتتبع الجزئيات من أجل الوصول إلى قوانين وقواعد وكليات، أما منهج الاستقراء بشكله الصوري النظري فلا يعدو أن يكون منهجاً استدلاليا.

**رابعا: خطوات المنهج الاستقرائي:**

تختلف وتتنوع خطوات المنهج الاستقرائي تبعا لنوع الظاهرة المدروسة وطبيعة موضوع الدراسة ويمكن تلخيص هذه المراحل في الخطوات التالية:

1. **مرحلة الوصف والبحث:**

تستخدم في هذه المرحلة الملاحظة أو المشاهدة أو ما يعرف بالرصد والمراقبة والتتبع لتتطور الظاهرة محل البحث والدراسة، للوقوف على العلاقة الموجودة بين الظواهر والحوادث والسلوكات من أوجه شبه أو اختلاف.

1. **مرحلة الاكتشاف أو الاختراع:**

وهي مرحلة تكوين ووضع الفروض التفسيرية للظاهرة المدروسة، بحيث يتجاوز الباحث مرحلة الوصف والتشخيص إلى مرحلة التفسير والتحليل وبيان العلاقات والروابط بين الظواهر المدروسة وغيرها، حيث يضع الباحث فروضا كتفسير افتراضي للظاهرة، ثم يقوم بتصفية وانتقاءها ما يصلح منها كتفسير مؤقت للظاهرة وهو ما يعرف بخطوة الحذف والاستبعاد.

1. **مرحلة البرهان:**

أو ما يعرف بمرحلة اختبار الفروض أو التجريب العقلي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية ويقصد بهذه المرحلة تحقيق الفروض أو التحقق من الفرضيات بالرجوع إلى أرض الواقع حيث يقوم الباحث باختبار مدى صحة الفروض التي وضعها ويرجح أصحها من حيث تلازمها مع الظاهرة أو الحادثة المدروسة وجوداً أو عدماً.

1. **مرحلة كتابة وتقنين النتائج:**

حيث يتم تجميع النتائج الجزئية ويصاغ منها قانون لكي تبنى عليه المعارف وهكذا يصبح الحكم الحسي الجزئي أساسا للحكم العقلي الكلي لأن القضايا الحسية لا تكون إلى جزئية ولا سبيل إلى صدق القضية الكلية في مجال العلوم الطبيعية إلا من خلال التجريب على الجزئيات المحسوسة أو المشاهدة، نفس الحكم ينطبق على العلوم السلوكية أو الإنسانية أو الاجتماعية.

**خامسا: أنواع الاستقراء:**

 هناك تقسيمات مختلفة لعملية الاستقراء تبعاً لمعايير عدة مثل الاستقراء الشكلي وهو نوع من القياس، الاستقراء الفطري وهو يطلق على أنواع التعميمات التي يبادر بها الإنسان العادي في نشاطه اليومي والاستقراء العلمي، والذي يسير وفق دراسة علمية عقلية منطقة هذا النوع من الاستقراء العلمي يقسم إلى نوعان: استقراء تام واستقراء ناقص ويقصد بكل منها ما يلي:

1. **الاستقراء التام:**

يطلق عليه أيضا بالاستقراء الكلي الذي يقوم على ملاحظة المفردات الخاصة بالظاهرة أو الحادثة أو السلوك محل الدراسة والبحث، وفق المنهج الاستقرائي، لإصدار الحكم الكلي الذي يكون عبارة عن تلخيص للأحكام على المفردات الظاهرة على سبيل الحصر الشامل والتام لجميع مفردات الظاهرة ويتضح بأن الاستقراء التام هو استقراء يقيني وثابت، لأنه يقوم على استقراء لكل جزئيات موضوع البحث سواء كانت هذه أجناسا أو أنواعاً أو أفرادا، بمعنى الاستقراء التام هو انتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة.

1. **الاستقراء الناقص:**

 أو ما يعرف الاستقراء الجزئي وهو استقراء غير يقيني وغير ثابت لأنه يقوم على تفحص بعض الجزئيات فقط، ومعناه انتقال الذهن أو الفكر من الحكم على بعض الجزئيات إلى حكم كلي يتناول كل النوع والجنس الذي يشمل على هذه الجزئيات، بمعنى الاستقراء الناقص انتقال من معرفة جزئية إلى معرفة كلية، حيث يكتفي فيه الباحث بدراسة بعض النماذج ثم يحاول الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها جميع الحالات المشابهة وبذلك يمكن التنبؤ بما يحدث للحالات المماثلة والتي لم يشملها البحث فهو ينتقل من حالات معلومة إلى حالات مجهولة، إن الاستقراء الناقص أو الجزئي يفيد الظن والشك لأنه استدلال معرض للاختلال لاحتمال سقوطه بعدم استقراء جزئية واحدة أو أكثر.

إن الاستقراء الناقص هو الأساس المنهجي الذي يستند عليه العلم لأنه يقوم على التعميم الذي يهدف إلى كشف المجهول، كما يساعد في عملية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث تحت ظروف معينة، والاستقراء الناقص نوعان:

1. **الاستقراء الناقص المعلل:**

وهو استقراء يقيني لأن الحكم فيه يستند إلى علة مشترطة قائمة في كل جزئياته، بمعنى آخر هو استقراء كمي وكيفي يقوم على الملاحظة والتعليل معاً، مثال ذلك كل غاز يتعرض لزيادة الضغط عليه يقل حجمه، وكل غاز يتعرض لنقص في الضغط عليه يزداد حجمه بنسبة معينة وتحت درجة حرارة معين، وتعليل ذلك أن كل الغازات أو جميعها ذات طبيعة متشابهة، والعلة الوحيدة التي تسبب زيادة حجمها أو نقصانه هو زيادة أو نقصان الضغط عليها.

1. **الاستقراء الناقص غير المعلل:**

 وهو استقراء غير يقيني لأن الحكم فيه لا يقوم على أساس من التعليل وإنما فقط المشاهدة والملاحظة للظاهرة أو الحادثة، لمعرفة المشابهة لها مثال: زيد تحصل على علامة جيد في مادة الرياضيات، كل فوج زيد تحصل على نفس التقدير أي علامة جيد.

**سادسا: تطبيقات المنهج الاستقرائي في ميدان العلوم القانونية والإدارية:**

انطلاقا من الطبيعة الموضوعية الخاصة للمنهج الاستقرائي والذي نجد له تطبيقاً واسعاً سواء في مجال العلوم الطبيعية أو الرياضية وكذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية التي يتفرع عنها العلوم القانونية والإدارية، فعلمية الاستقراء ملازمة لدراسة مختلف أنواع النصوص القانونية في مفهومها الواقعي مع مدى انطباقها على المراكز القانونية المخاطبة بها، فغنيٌّ عن البيان أن القاعدة القانونية تتميز بالعلوم والتجريد فمتى طبقتها على هذه المراكز أو الأوضاع القانونية كنا بصدد واستقراء تام أو كلي، خاصة في مجال

العلوم الجنائية وكذلك قانون الأسرة ومعظم أحكامه المستوحاة من الشريعة الإسلامية السمحاء، دون أن تنسى المجال القضائي ذلك من حل أي نزاع أو دعوى قضائية كي يتأتى إلا بعد تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الأحداث والوقائع المطروحة فيه بعد تكييفها وتفسير القانون الواجب التطبيق إذ لا تعدو أن تكون هذه العملية العقلية القانونية سوى استدلال صاعد من الجزء إلى الكل لإصدار الأحكام القضائية وهو التطبيق الأمثل أو المثال النموذجي للاستقراء الجزئي أو الناقص.